تكييف الموازنة الاستثمارية مع تغيرات اسعار النفط
(دراسة تطبيقية في العراق)

Adaptation of investment budget with changes of oil prices in global market (An applied study in case of Iraq)

الاستاذ المساعد الدكتور ابراهيم علي عبدالله القاضي

مها احمد حسين

جامعة الشرق الأوسط– كلية الأعمال/ قسم التمويل

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تقصي أثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة الإستثمارية في العراق خلال الأعوام ، طبقت هذه الدراسة على بيانات الحسابات الختامية المنشورة في وزارة المالية خلال الفترة (1999 – 2008) . وقد تم استخدام المنهج التحليلي الوصفي ، والاساليب الاحصائية المناسبة مثل أسلوب الانحدار الخطي البسيط وغيره من الاساليب . توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها وجود تأثير ايجابي أو سلبي تبعا لارتفاع أو انخفاض أسعار النفط على الموزانة الاستثمارية في العراق ، وقد أوصت الدراسة بضرورة تخفيض الاعتماد على الايرادات النفطية كمصدر أساسي لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية .

ABSRTACT

This study aims to investigate the impact of oil price fluctuations on the investment budget in Iraq for the years (1999-2008).

This study used and applied discreptive and analytical methods in addition to other statistical techniques such as simple regression analysis and others.

The study showed a number of results; the most important result was: the significant impact of price fluctuations oil prices.

The study recommended that there is a need to reduce dependence on the oil sector revenues in the economic development process,which can be reached through activation of other economic sectors.

الفصل الأول : الاطار العام للدراسة

المقدمة :

وتعد الموازنة العامة للدولة الأداة الرئيسة التي تستخدمها في تحقيق نتائج الأداء العام للسلطة التشريعية لمعرفة كفاءة أجهزتها التنفيذية أم الرقابية من خلال مراجعة مدخلات ومخرجات الموازنة في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية (سلوم ودرويش، 2008).

ولاشك أن تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية تؤثر للنفط على موازنة هذه الدول المنتجة لهذه المادة ومن بينها العراق ، والتي تعتمد موازنتها بشكل كبير جداً على الإيرادات النفطية إذ يشكل النفط أهمية إستراتيجية في الإقتصاد العراقي منذ إكتشافه سنة (1921) إذ تبلغ نسبة مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات (99%) وتبلغ نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات الكلية (97%) (خوشناو، 2012).

وتعد عوائد النفط المورد الرئيسي لتمويل برامج التنمية والإنفاق الإستثماري الحكومي مما جعل الاقتصاد العراقي عرضة للصدمات الخارجية الناتجة عن تقلبات أسعار النفط ، فإرتفاع الأسعار يؤدي إلى إرتفاع التدفقات النقدية والذي ينعكس في زيادة قدرة السلطات المالية على التوسع في الإنفاق الأمر الذي يسهم في تحسين أداء النشاط الإقتصادي .

(1-2) : مشكلة الدراسة وأسئلتها

يواجه العراق مشكلة تراجع السياسات المالية فيها نتيجة التقلبات المستمرة في اسعار النفط في السوق الدولية ، مما افرز واقعا جديدا امام السلطات المالية في كيفية التكيف مع هذا الواقع من جهة وتخصيص الاموال على بنود الميزانية العمومية للدولة العراقية ، وبما يحافظ على اداء قطاعات النشاط الاقتصادي من ناحية اخرى .

وحول هذه المشكلة يطرح الباحثون التساؤلات التالية ويحاولون الاجابة عليها لاحقا :

ما أثر تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (1999-2008)على الموازنة الإستثمارية في العراق؟

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما أهم السياسات المالية التي إتبعها العراق في تكييف الموازنة الإستثمارية مع تقلبات أسعار النفط قبل عام 2003 وبعده؟
2. ما أهم السياسات المالية الواجب إتباعها لتكييف الموازنة الإستثمارية مع تقلبات أسعار النفط العالمية ؟
3. هل هناك إمكانية لدى العراق لتبني سياسات مالية مناسبة عند إرتفاع أسعار النفط عالمياً؟

(1-3) : أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. معرفة اثر إرتفاع أسعار النفط على السياسات المالية في العراق.
2. تحديد أهم السياسات المالية المتبعة من قبل السلطات المالية العراقية في تكييف نظام الموازنة الإستثمارية في العراق تبعاً لتقلبات أسعار النفط.
3. التوصل الى نتائج وتوصيات تدعم جهود الدولة في تكييف الموازنة الاستثمارية مع التغيرات في أسعار النفط .

(1-4) : أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من كونها تساهم في معالجة مشكلة هامة ناتجة عن التأثير السلبي لانخفاض أسعار النفط في السوق الدولية على السياسات المالية التي تدعم الموازنات الاستثمارية في العراق ، كما تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال النتائج والتوصيات التي سيتوصل اليها الباحثين .

(1-5) : فرضيات الدراسة

Ho1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتقلبات أسعار النفط على الموازنة الإستثمارية في العراق عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$).

Ho2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإرتفاع أسعار النفط على الموازنة الإستثمارية في العراق عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) .

(1-6) : إنموذج الدراسة:-

يوضح انموذج الدراسة ما يلي :

- ان نسبة النفقات الرأسمالية = مجموع النفقات الرأسمالية / مجموع النفقات العامة.
- ان نسبة الإيرادات النفطية = مجموع الإيرادات النفطية / مجموع الإيرادات الكلية.

شكل (1-1) إنموذج الدراسة

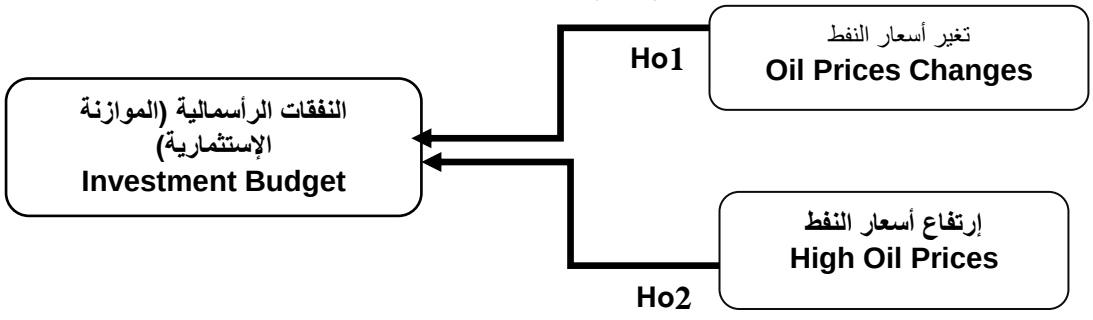

الفصل الثاني : الإطار النظري والدراسات السابقة

اولا : الإطار النظري لدراسة

(2-1) : تقييم الموقف المالي في ظروف التغير في الايرادات النفطية

ينظر إلى تقييم الموقف المالي في ظروف التغير في الايرادات النفطية من منظورين هما:(إبراهيم، 2010):

أولاً: منظور قصير الاجل :

من المهم التركيز على العائدات غير النفطية في الموازنة من خلال الفصل بين العائدات النفطية وغير النفطية والتحقق من العجز الحقيقي الذي تعاني منه الموازنة بغض النظر عن حجم العائدات النفطية وهذا يوفر مؤشر مهم لقياس اتجاه وإستدامة السياسة المالية أخذة بنظر الإعتبار حالة عدم التأكد بحجم الايرادات بالثروة النفطية .

ثانياً : منظور طويل الاجل :

العمل على توجيه القدر الأكبر من الإيرادات النفطية نحو تراكم الأصول الإنتاجية بحيث يكون العائد المتحقق من هذه الموجودات يغطي جزء من العجز الحقيقي الذي تعاني منه الموازنة واعطاء عناية خاصة للاستثمار في القطاعات الانتاجية وخاصة في قطاع الصناعات التحويلية.

(2-2) : الموازنة العامة

لقد أصبحت الموازنة العامة في الوقت الحاضر أداة من أدوات التخطيط الإقتصادي إذ تسعى إلى تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية للدولة خلال الفترات المالية القادمة ، حيث تعكس الموازنة خطة الدولة في توفير وتقديم الخدمات للمواطنين (Yoshino and Hesary, 2014).

أشار (الكناني،2013) الى أن الموازنة العامة للدولة هي الأداة الأساسية التي تستخدمها الدولة في تنفيذ أولوياتها الإقتصادية على المديين القريب والبعيد.

كما تعد الموازنة العامة أداة الرقابة المالية والقانونية على أنشطة الوحدات الحكومية وذلك بتحديد أرقام موضوعية لنفقات وإيرادات كل وحدة.

ويمكن النظر إلى الموازنة العامة بأنها أداة للتنسيق بين الأمانات والدوائر والمصالح الموجودة داخل الدولة، لأنها تقوم بعرض برامج الدولة بشكل كلي وعلى مستوى القطاعات بهدف تحقيق تنمية إقتصادية وإجتماعية وذلك لتحقيق احتياجات المجتمع كما تساعد الموازنة العامة للدولة على تحقيق خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية

وتحقيق العدالة الإجتماعية وتحسين مستوى أداء الخدمات التي تقدمها الدولة ، وتوفير الإستقرار للعاملين بأجهزة الدولة وتوفير مستلزمات الإنتاج والخدمات للأجهزة وإدارات الدولة (سرايا ومحمد، 2000)

(2-3) : مبادئ الموازنة العامة

يتم انجاز الموازنة العامة للدولة العراقية وفق مبادئ عامة أشار إليها (الزهاوي ، 2008) على النحو الاتي :

1. سنوية الموازنة:

المقصود بمبدأ سنوية الموازنة أن يسري العمل بميزانية الدولة لمدة سنة واحدة . ونجد هذا المبدأ أساسه في مبررات سياسية ومالية أما من الناحية السياسية فتعني السنوية ضمان الرقابة المالية من قبل السلطة التشريعية ، أما من الناحية المالية فإن فترة السنة تكون أكثر ملائمة للموازنة ، لإن المدة إذا كانت أكثر لصعب إعداد تقديرات النفقات والإيرادات بسبب تغير الأسعار ، وإذا كانت المدة أقل لكانت غير كافية لإعداد كل هذه التقديرات بسبب حاجة الموازنة إلى جهود كبيرة من جوانب مختلفة .

2. **وحدة الموازنة:**

يقتضي هذا المبدأ بأن تدرج جميع إيرادات الدولة و نفقاتها في وثيقة واحدة ، ويستند هذا المبدأ على مبررين أحدهما مالي و الأخر سياسي ، فمن الناحية المالية يساعد هذا المبدأ على بيان المركز المالي للدولة من خلال جمع الإيرادات والنفقات العامة في وثيقة واحدة . أما من الناحية السياسية فإن هذا المبدأ يسهل مهمة البرلمان في إعتماد الموازنة والرقابة على تنفيذه ، حيث يصعب عليه ذلك لو كانت هناك موازنات متعددة ومتفرقة .

3. عمومية الموازنة :

يقصد بالعمومية أن تدرج في الموازنة العامة جميع الإيرادات وجميع النفقات العامة مهما قل شأنها دون إجراء أي مقاصة بين إيرادات ونفقات مصلحة ما بحجة إيجاد صافي الإيرادات أو صافي النفقات ، وذلك لكي تأتي الموازنة العامة للدولة وثيقة شاملة مفصلة لجميع النفقات والإيرادات . ميزة هذا المبدأ إنه يحد من الإسراف في الإنفاق العام لأن إدراج المصروفات والنفقات مهما كانت صغيرة في الموازنة يمثل نوعاً من الرقابة الداخلية الفعالة عند التنفيذ .

4. عدم التخصيص :

يقصد بهذا المبدأ عدم تخصيص إيراد معين لتغطية إنفاق معين ، وإنما تواجه جميع النفقات العامة بجميع الإيرادات العامة ، فطبقاً لهذا المبدأ لا يجوز مثلاً تخصيص حصيلة الضرائب الجمركية على السيارات لإنشاء الطرق وصيانتها والحكمة من إقرار هذا المبدأ هي أن تخصيص إيرادات معينة لتمويل مصروفات معينة ، إما أن يدعو إلى الإسراف في حالة زيادة الإيرادات العامة أو إلى عدم تقديم الخدمات العامة على وجه مرضٍ في حالة إنخفاض حصيلة الإيرادات المخصصة.

5. **توازن الموازنة :**

يقصد بمبدأ توازن الموازنة أن يكون تقدير الإيرادات مقارباً لتقدير النفقة، والحكمة من ذلك هي الحيلولة دون الوقوع في مشكلة العجز والفائض في الموازنة حيث زيادة الإيرادات على النفقات تشكل فائضاً في الموازنة العامة بعكسه يتأتى العجز في الموازنة العامة .

(2-4) : الموازنة الإستثمارية

هي التي تختص بتخطيط الإنفاق الإستثماري للوحدة الإستثمارية أو الإنفاق الإستثماري المزمع القيام ، لانها تختص برسم سياسة الوحدة الإستثمارية في كل من المدى القصير والطويل، ووضع برنامج الإستثمار وتخطيط كيفية تمويله والرقابة على تنفيذه طبقاً للخطة الموضوعة ،اي إنها تهدف الى تخطيط ورقابة المشروعات الإستثمارية التي ينتج عنها إضافة أصول ثابتة جديدة (أراضي،مباني،الآت ومعدات،آثاث وتجهيزات،وسائل نقل) أو تطوير وإحلال الأصول القديمة بما يتماشى مع التطورات التكنلوجية المعاصرة وتشمل تقديرات التكلفة كل من النفقات الإستثمارية ومصادر التمويل المتوقعة والبرنامج الزمني للتقدير(هلالي،2002).

إن إعداد الموازنة الرأسمالية هو عبارة عن إتخاذ القرارات التخطيطية طويلة الأجل المتعلقة بالإستثمارات وتمويلها ولا شك أن تأثير الإنفاق الرأسمالي على المنشأة يتطلب التحليل السليم لبدائل الإستثمار المختلفة، فالمنشأة عادة يكون لديها عدداً من بدائل الإستثمار المختلفة وهو الأمر الذي يترتب عليه ضرورة وجود نظام لتقييم هذا الإنفاق الإستثماري بما يحقق تقييم كل المقترحات الإستثمارية البديلة ثم إختيار وتنفيذ أفضلها .

ومن أمثلة القرارات الإستثمارية ما يلي (البصام، 2009):

1. إنشاء مشروعات جديدة يتولد عنها طاقة إنتاجية لم تكن موجودة من قبل.
2. إضافات لمشروعات قائمة بغرض زيادة طاقتها الإنتاجية.
3. إحلال أو إستبدال طاقات إنتاجية قائمة بأخرى متطورة.

وتستخدم الموازنة الإستثمارية فى مجال تخطيط وتقويم المشروعات الإستثمارية ، ولقد تطورت هذه الموازنة فى الآونة الأخيرة وخصوصاً بعد إستخدام الأساليب الكمية التى ساعدت فى التغلب على معظم المشاكل التى قد تظهر فى هذا الشأن، مثل بحوث العمليات وأساليب الحاسبات ونظم المعلومات وشبكات الاتصالات(عبدجاسم، 2009).

(2-5) : الدراسات السابقة العربية والأجنبية

(2-5-1): الدراسات العربية

- **دراسة سلوم ودرويش (2008) بعنوان الموازنة العامة للدولة بين الإعداد والتنفيذ، دراسة تحليلية للموازنة العراقية (2005-2007)، الجامعة المستنصرية بغداد.**

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى أسلوب حديث في تقدير المصروفات العامة في ظل نظام الموازنة العامة للدولة، كما هدفت إلى تحديد أسلوب تنفيذ الموازنة العامة بإختيار النظام المحاسبي الملائم وقد أستخدمت الدراسة البيانات المالية وتوصلت الدراسة إلى أن الواقع العملي يتطلب الإنتقال في إعداد الموازنة العامة للدولة من الموازنة التقليدية إلى أي من الموازنات الأكثر تطوراً وحداثة، كما توصلت الدراسة إلى أن الإيرادات النفطية شكلت ما نسبته (90%) من الموازنة العامة وأن الإقتصاد العراقي أصبح أحادي الجانب.

- **دراسة عليوي(2009)بعنوان تحليل هيكل الموازنة العامة للدولة في العراق للسنوات من(2003-2007).**

هدفت الدراسة إلى عرض وتحليل هيكل الموازنة العامة للدولة في العراق للسنوات (2003-2007) لأن الموازنة العامة لم توضع في إطار خدمة الأهداف العامة الوطنية على إعتبارها أداة تخطيطية سياسية إجتماعية،

وقد إفترضت الدراسة أن الموازنة العامة في العراق تعكس مجمل النشاط الإقتصادي على إعتبارها أن السلطة لا يمكن ممارسة نشاطها دون إنفاق ولا يمكنها أن تنفق دون الحصول على الموارد حيث تم التوصل إلى مجموعة من الإستنتاجات أهمها غياب الأهداف العامة من خلال الموازنة حيث لا توجد معالجة للبطالة إذ أن الواقع يتحدث عن بطالة تزيد عن نسبة (40 %) وكان معدل التضخم (76 %) وشحة الخدمات وضعف شديد في البنى التحتية وتحقيق إقتصاد السوق إنسجاماً مع متطلبات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الذي لا يزال يتحكم في إقتصاديات البلدان ومنها العراق.

- دراسة سعدالله(2012) بعنوان أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر(2000-2010).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على علاقة التقلبات الحادة لأسعار النفط في الأسواق الدولية بإستقرار السياسة المالية الوطنية في ظل آداء صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2000-2010). سنستخدم المنهج الوصفي والتاريخي من أجل وصف التطور التاريخي لصناعة النفط في ظل تقلبات أسعار النفط فضلاً عن دراسة خصائص منحنى الطلب والعرض على النفط. كما سنستخدم المنهج التحليلي بهدف تحليل وتفسير المنحنيات والعوامل المسببة في عدم إستقرار سوق النفط، والمنهج القياسي من أجل إيجاد نموذج توقعات لمستويات الأسعار التي من الممكن أن نشهدها خلال القرن 21. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: إن تقلبات أسعار النفط لم تكن لها تأثير ملموس على الإقتصاد الكلي خلال (2004-2010)، إن السياسات المالية التوسعية المنتهجة بالجزائر تمارس نوعاً من الآثار اللاكينزية من خلال ظهور آثار مزاحمة، وهذا ما يضفي خاصية القدرة النسبية للسياسة المالية المنتهجة على التأثير في المتغيرات الإقتصادية.

- دراسة البصام والشريدة (2013) بعنوان مخاطر وأشكاليات إنخفاض أسعار النفط في اعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية، دراسة تحليلية.

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على مخاطر وأشكاليات إنخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة في العراق، وضرورات تفعيل مصادر الدخل غير النفطية في تمويل موارد الميزانية العامة. وأستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتاريخي وذلك من خلال تتبع تاريخ الإيرادات النفطية والميزانية العامة للدولة العرقية منذ إكتشاف النفط حتى عام (2012). وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: إن تقلبات أسعار النفط خلال المدة (1921-2012) أربكت الموازنات العامة في العراق كثيراً، وأفرزت تداعيات خطيرة شكلت تحديات حقيقية أمام الموازنة تمثلت بشكل فائض أو عجز في الموازنة.

(2-5-2) :الدراسات الأجنبية

- دراسة فارزانجان (Farzangan, 2011) بعنوان (Oil Revenue Shocks and Government Spending Behavior in Iran) "صدمات إيرادات البترول وسلوك الإنفاق الحكومي في إيران".

قامت هذه الدراسة بتحليل الآثار الديناميكية للصدمات النفطية على الفئات المختلفة لنفقات الحكومة الإيرانية في الفترة ما بين 1959-2007 ، وذلك بإستخدام وتحليل التباين. وقد أظهرت النتائج الرئيسية أن النفقات العسكرية الإيرانية تستجيب بشكل كبير لصدمة في عائدات النفط (أو أسعار النفط)، في حين لا تظهر فئات النفقات غير العسكرية ردود فعل كبيرة لمثل هذه الصدمات.

- **دراسة يان (Yan, 2012) بعنوان (Analysis of the International Oil Price Fluctuations and Its Influencing Factors) " تحليل تقلبات اسعار النفط العالمية والعوامل المؤثرة عليها".**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على التقلبات الحاصلة في أسعار النفط على المستوى الدولي، بالإضافة إلى التعرف على العوامل المؤثرة على تقلبات أسعار النفط. أستخدمت الدراسة المنهج التأريخي من خلال إستعراض المسار التاريخي لتذبذب أسعار النفط العالمية ، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن هناك عوامل مختلفة ومتعددة تؤثر على أسعار النفط العالمية غير عاملي العرض والطلب، وأن كثرة العوامل التي تؤثر على أسعار النفط وتعقدها أدى إلى إيجاد صعوبة في التنبؤ بأسعار النفط العالمية.

- **دراسة يوشينو وهيساري(Yoshino and Hesary, 2014) بعنوان (Economic Impacts of Oil Price Fluctuations in Developed and Emerging Economies)"الآثار الاقتصادية لتقلبات أسعار النفط في الاقتصادات المتقدمة والناشئة".**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تحركات أسعار النفط الخام على إثنين من المتغيرات ، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم ، في بلدان هي: اليابان (الإقتصادات المتقدمة) والصين (إقتصاد ناشئ)، وتشير النتائج أن تأثير تقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي للدول المتقدمة المستوردة للنفط هو أخف بكثير من التركيز على نمو الناتج المحلي الإجمالي للإقتصاد الناشئة. من ناحية أخرى، تم العثور على أثر تقلبات أسعار النفط على معدل التضخم في الصين إلى أنها أكثر اعتدالاً مما كان عليه في اليابان.

الفصل الثالث : منهجية الدراسة

(3-1) : منهج الدراسة :

إتبعت هذه الدراسة المنهج النوعي المسحي لسنوات الميزانية العمومية للدولة العرقية خلال السنوات 1999 – 2008 الصادرة عن البنك المركزي ووزارة النفط العراقية ، وذلك من خلال دراسة تحليلية للتقارير المالية الفعلية الصادرة من البنك المركزي العراقي ووزارتي المالية والنفط العراقية.

(3-2) : مجال الدراسة :

بما أن هذه الدراسة نوعية فقد طبقت على بيانات القوائم المالية الصادرة عن البنك المركزي العراقي الصادرة خلال الاعوام 1999 – 2008 والتقارير الصادرة عن منظمة أوبك حول تقلب الاسعار النفطية في السوق الدولية .

الفصل الرابع : تحليل البيانات واختبار الفرضيات

أولا : نتائج تحليل بيانات الدراسة خلال السنوات (1999 – 2008)

اظهرت نتائج التحليل تزايد ملحوظ في السنوات الأولى من فترة الدراسة لتبلغ أقصى قيمة لها (755602) مليون دينار عراقي في عام (2002) وبنسبة بلغت (30%) من النفقات العامة، وذلك بالتوازي مع الزيادة الحاصلة على الإيرادات النفطية لغاية عام (2002)، وفي الأعوام اللاحقة (2003-2008) نلاحظ تذبذب واضح في النفقات الإستثمارية على الرغم من الإرتفاع الكبير الحاصل في الإيرادات النفطية

– لوحظ أن إرتفاع سعر النفط يؤثر وبشكل واضح على الموازنة الإستثمارية العراقية خلال فترة الدراسة (1999–2008)، حيث أن الموازنة الإستثمارية في بداية فترة الدراسة عام (1999) بلغت (201960) مليون دينار في مقابل سعر نفط بلغ (17.47 دولار/برميل)، وعندما إرتفع سعر النفط في العام التالي (2000) ليبلغ (27.60 دولار/برميل) إرتفعت الموازنة الإستثمارية لتبلغ (347037) مليون دينار عراقي، وهكذا في كل عام إرتفع فيه سعر النفط إرتفعت الموازنة الإستثمارية إلا في (2003 و 2005) على الرغم من إرتفاع سعر النفط إلى (28.10) و (50.64) دولار برميل على التوالي إلا أن الموازنة الإستثمارية إنخفضت إلى (100844) و (456569) مليون دينار مما يعني وجود عوامل أخرى أثرت على الإنفاق الإستثماري ، لتصل إلى ذروتها في عام (2008) وبلغت (14976016) مليون دينار عراقي عند سعر نفط (94.95 دولار/برميل) .

اختبار الفرضيات

Ho1 :لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتقلبات أسعار النفط على الموازنة الاستثمارية في العراق عند مستوى دلاله($a\leq0.05$) .

يظهر من الجدول رقم(4–1)النتائج الوصفية للمتغيرين المستقل(اسعار النفطPrice) والمتغير التابع(الموازنة الإستثماريةInvestment budget) حيث تم حساب المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لكل من المتغيرين.

جدول (4–1) المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لإسعار النفط والموازنة الاستثمارية

المتغير	اسم المتغير	المتوسط الحسابي	الأنحراف المعياري
المستقل	Price	43.20	24.98
التابع	Investmet budgt	2545831.30	4775569.11

كما نلاحظ في الجدول(4–2) تم ايجاد معامل إرتباط بيرسون بين المتغيرين التابع والمستقل،نجد أن معامل بيرسون بين المتغيرين (r=0.845) وبدلالة إحصائية (sig=0.0020) وهي أقل من(a= 0.05) وهذا يدل على وجودعلاقة خطية قوية بين المتغيرين ويوضح الجدول التالي هذه العلاقة :

جدول(4–2) معامل ارتباط بيرسون بين اسعار النفط والموازنة الاستثمارية

المتغير التابع	معامل ارتباط بيرسون	Sig(p-value)
المتغير المستقل	r=0.845	0.0020

أما في الجدول(4-3) فتظهر نتائج الإنحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل (اسعار النفط) والمتغير التابع (الموازنه الاستثمارية)

جدول(4-3) نتائج الإنحدار الخطي البسيط بين اسعار النفط والموازنة الإستثمارية

النموذج	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	F-value المحسوبة	Sig (P-value)
الإنحدار	1	1.46856E14	1.46856E14	20.12	0.0020
البواقي	8	5.840092E13	7.30011E12		
المجموع	9	2.052545E14	————		

وقد ظهرت قيمة (F=20.12) كبيرة وقيمة (sig=0.0020) وهي اقل من قيمة (a=0.05) وهذا يدل على ان النموذج الإحصائي المقترح وهو الأنحدار الخطي البسيط ملائم لتحليل النتائج وان المتغير المستقل (اسعار النفط) له أثر على المتغير التابع (الموازنة الأستثمارية) ،كما ان معامل التحديد (coefficient of determination) الذي يقيس قوة العلاقة يساوي (R^2 =0.7155) ومعامل التحديد الصحيح هو(R^2 =0.6799) ممايدل على أن التغير في الموازنة الإستثمارية ناتجة عن التغير في أسعار النفط بعبارة أخرى إن الأخطاء الموجودة في المتغير التابع تفسر من خلال المتغير المستقل بنسبة(71.55%) .

الجدول(4-4) معاملات معادلة الإنحدار الخطي البسيط

المتغير	درجات الحرية	قيمةالمعامل المحسوبة	F-value	Sig
Constant	1	-4440308	-2.50	0.0370
السعر (price)	1	161735	4.49	0.0020

يظهر في الجدول(4-4) ايجاد"معاملات "معادلة الانحدار الخطي البسيط والذي يدل على وجود علاقة خطية قوية لأن قيمة (F=4.49) لمعامل أسعار النفط (Price) كبيرة وأن الدلالة الإحصائية(Sig=0.0020) وهي أقل من(a=0.05)، والذي يبين أن أثر أسعار النفط(Priceالمتغير المستقل) موجود ومؤثرعلى الموازنة الاستثمارية العراقية(Investment budget) المتغير التابع،وهذا يؤكدعدم صحة قبول الفرضية الصفرية الرئيسة الاول Ho1 وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على:

وجود أثر ذو دلالة احصائية لتقلبات اسعار النفط على الموازنة الاستثمارية في العراق عند مستوى دلالة($a \leq 0.05$).

الفرضية الرئيسة الثانية والتي تنص على :

Ho2 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإرتفاع أسعار النفط على الموازنة الاستثمارية في العراق عند مستوى دلاله($a \leq 0.05$) .

يظهر من الجدول رقم(4-5) النتائج الوصفية للمتغيرين المستقل(اسعار النفطPrice) والمتغير التابع (الموازنة الإستثمارية Investment budget) حيث تم حساب المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لكل من المتغيرين.

جدول(4-5) المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لإرتفاع اسعار النفط والموازنة الإستثمارية

المتغير	اسم المتغير	المتوسط الحسابي	الأنحراف المعياري
المستقل	Price	45.43	25.41
التابع	Investmet budgt	2764383.56	5011931.82

وفي الجدول(4-6) تم إيجاد معامل إرتباط بيرسون بين المتغيرين التابع والمستقل حيث نجد أن معامل إرتباط بيرسون بين المتغيرين (r=0.848) وبدلالة إحصائية(Sig=0.0039) ،وهذا يدل على وجود علاقة خطية قوية بين المتغيرين وذلك لأن قيمة الدلالة الإحصائية(Sig=0.0039) وهي أقل من (a=0.05).

جدول(4-6) معامل إرتباط بيرسون لإرتفاع أسعار النفط على الموازنة الإستثمارية

المتغير التابع	معامل ارتباط بيرسون	Sig(p-value)
المتغير المستقل	r=0.848	0.0039

وقد بينت نتائج الإنحدار الخطي البسيط بين المتغيرين التابع والمستقل كما مبين في الجدول (4-7) أدناه .

جدول(4-7) نتائج الإنحدار الخطي البسيط لإرتفاع اسعار النفط على والموازنة الإستثمارية

النموذج	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	F-value المحسوبة	Sig (P-value)
الإنحدار	1	**1.445326E14**	**1.445326E14**	17.93	0.0039
البواقي	7	**2.6423113E13**	**8.06044E12**		
المجموع	8	**2.009557E14**	-		

وأن قيمة (F=17.93) كبيرة و قيمة (Sig=0.0039) وهي أقل من(a=0.05) وهذا يدل على ان النموذج الإحصائي المقترح وهو (الإنحدار الخطي البسيط) ملائم لتحليل النتائج ، وأن المتغير المستقل (إرتفاع أسعار النفط) له أثر على المتغير التابع (الموازنة الإستثمارية) كما إن معامل التحديد (coefficient of determination) الذي يقيس قوة العلاقة يساوي (R^2 =0.7192) ومعامل التحديد الصحيح (0.6791 = R^2) يدل على أن الأخطاء الموجودة في المتغير التابع(الموازنة الإستثمارية) تفسر من خلال المتغير المستقل(أسعار النفط) وبنسبة (71.92%).

جدول(4-8) معاملات الإنحدار الخطي البسيط لإرتفاع اسعار النفط

المتغير	درجات الحرية	قيمةالمعامل.المحسوب	F-value	Sig
Constant	1	-4833527	-2.38	0.0487
السعر (Price)	1	167261	4.23	0.0039

ولإيجاد معاملات معادلة (الانحدار الخطي البسيط) يلاحظ من الجدول(4-8) والذي يدل على وجود علاقة خطية قوية لإن قيمة(F=4.23) لمعامل إرتفاع أسعار النفط(Price) كبيرة وأن الدلالة الإحصائية

(Sig=0.0039) وهي أقل من (a=0.05) والذي يؤكد على أن أثر إرتفاع أسعار النفط موجود ومؤثر على الموازنة الإستثمارية وهذا يؤكدعدم صحة قبول الفرضية الصفرية الرئيسة الثانية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على:

وجود أثر ذو دلالة احصائية لإرتفاع اسعار النفط على الموازنة الاستثمارية في العراق عند مستوى دلالة($a\leq0.05$).

الفصل الخامس ـ الاستنتاجات والتوصيات

(5-1) : الاستنتاجات:

1. اتضح أن علاقة الإيرادات النفطية بالموازنات الإستثمارية العراقية تعرضت لتذبذب واضح، وبشكل ملحوظ وبالتوازي مع الزيادة الحاصلة في الايرادات النفطية خلال الفترة (1999-2002)، إلا أن الموازنة الإستثمارية العراقية كانت متذبذبة وبشكل ملحوظ في الفترة (2003-2008) بالرغم من الزيادة الحاصلة في إيرادات النفط .
2. أن الإيرادات النفطية هي التي تحدد ما اذا كانت الموازنة الإستثمارية سترتفع أم تنخفض، بالإضافة إلى أن مخاطر واشكاليات تقلبات اسعار النفط خلال فترة الدراسة (1999-2008) أربكت كثيراً قرارات إعداد الموازنات الإستثمارية، وأفرزت تداعيات خطيرة وشكلت تحديات حقيقية امام الموازنة.
3. إ.ن جميع الموازنات الإستثمارية للعراق كانت دالة فقط لاسعار النفط وحجم الكميات المصدرة، وهنا تبرز هشاشة الاقتصاد العراقي الذي يعاني من إختلال الهيكل الإنتاجي وأحادية حصيلة الإيرادات العامة.
4. وجود تأثير ذو دلالة احصائية لتقلبات أسعار النفط على الموازنة الإستثمارية في العراق عند مستوى دلالة($a\leq0.05$) .
5. وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لإرتفاع أسعار النفط على الموازنة الإستثمارية عند مستوى دلالة ($a\leq0.05$) .

(5-2) : التوصيات:

- تصحيح اختلالات هيكل الإقتصاد العراقي من خلال تغير مساهمة القطاعات الإقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي مما يضمن تنويع الإقتصاد والحد من هيمنة القطاع النفطي لصالح القطاعات الإنتاجية (زراعية، صناعية، مصرفية، خدمية، سياحية).
- إعتماد سياسة مالية تعمل على زيادة تنويع مصادر الإيرادات المالية للدولة، من خلال إصلاح النظام الضريبي من مشكلاته الإدارية والتشريعية وتطوير طرائق تحصيل وجباية الضرائب والنهوض به إلى المستوى الذي يحقق الأهداف المطلوبة منه وخاصة الهدف التنموي للموازنة .
- توجيه السياسة المالية لزيادة الإنفاق الإستثماري وتعزيز بناء مؤسسات تكنولوجية وإبتكارية من خلال برنامج يتضمن خطة إقتصادية واضحة المعالم يكون ضمن أهدافها خدمة الأجيال الحالية والقادمة وبناء قاعدة للإستثمار الطويل الأجل.
- على المسؤولين في العراق تجنب المبالغة في تقدير النفقات العامة عند إعداد الموازنة العامة وأخذ موضوع خطر تقلبات أسعار النفط بنظر الإعتبار عند إعداد الموازنة الإستثمارية كجزء من الموازنة العامة .
- عدم دقة تقديرات وزارة النفط وإلتزامها بتنفيذ خططها الإنتاجية والتسويقية والتي يتم الإعتماد عليها من قبل وزارة المالية في إعداد الموازنة العامة.

قائمة المراجع:

أولا:المراجع العربية:

1. إبراهيم، قصي (2010). أهمية النفط الاقتصاد والتجارة الدولية، النفط السوري أنموذجاً. منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب. دمشق: وزارة الثقافة .
2. البصام، سهام (2009)،"التنمية الشاملة في العراق الإمكانات والتحديات وسبل المواجهة". مجلة كلية الادارة والاقتصاد. المجموعة الكاملة لبحوث المؤتمر العلمي الأول، جامعة تكريت.
3. البصام،سهام حسين والشريدة، سميرة فوزي شهاب(2013)، "مخاطر وأشكاليات إنخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية، دراسة تحليلية".مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة(36)،12-20.
4. خوشناو، صباح صابر محمد (2012)،" الموازنة العامة في العراق(دراسة تحليلية)". مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية .
5. الزهاوي ، سيروان عدنان مرزا (2008) . الرقابة المالية على تنفيذ الموازنة العامة في القانون العراقي. ط1.بغداد :الدائرة الاعلامية في مجلس النواب.
6. سرايا، محمد السيد ومحمد، سمير كامل(2000). المحاسبة في الوحدات الحكومية والمحاسبية القومية، تطبيقات على قطاع الجمارك. ط1. القاهرة : دار الجامعة للنشر والتوزيع.
7. سعدالله، داود (2012). أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000 – 2010.(رسالة ماجستيرغير منشورة)، جامعة الجزائر،الجزائر.
8. سلوم، حسن ودرويش، حيدر (2008)، "الموازنة العامة للدولة بين الإعداد و التنفيذ". مجلة كلية الادارة والاقتصاد،الجامعة المستنصرية، بغداد.
9. عبد جاسم، عبد الرسول (2009). "بحث نحو تقييم الاقتصاد العراقي (الحلول والمعالجات)". الجمعية العراقية للمكتبات والمعلومات، المؤتمر العلمي العاشر8-9\10\2009، كلية المنصور الجامعية.
10. الكناني، كامل كاظم بشير (2013). إرجوحة التنمية في العراق بين أرث الماضي وتطلعات المستقبل. ط1.بغداد: دار الكتب والوثائق.
11. هلالي، محمد جمال (2002). المحاسبة الحكومية. ط1. عمان:دار صفاد للنشر والتوزيع .

ثانيا:المراجع الأجنبية :

1. Farzanegan, M. (2011). Oil Revenue Shocks and Government Spending Behavior in Iran *Energy Economics*. 33 , pp 1055-1069.
2. Yan, L. (2012). Analysis of the International Oil Price Fluctuations and Its Influencing Factors. *American Journal of Industrial and Business Management*, 2, 39-46.
3. Yoshino, N and Hesary, F. (2014) . *Economic Impacts of Oil Price Fluctuations in Developed and Emerging Economies*. IEEJ, 1